Al-rafidain of Law (ARL)
https://alaw.uomosul.edu.iq

Climate litigation and its role in achieving

Esraa Khalid Ghanem[1]
essoso2000@gmail.com

Fathi Muhammad Fathi[2]
College of law / university of Mosul
dr.fathi4175@uomosul.edu.iq

Article information

Article history
Received 8 September, 2025
Revised 29 September, 2025
Accepted 13 October, 2025
Available Online 1 September, 2026

Keywords:
- Climate litigation
- Mitigation lawsuits
- Adaptation lawsuits
- Environmental justice
- Climate litigation in national and international courts

Correspondence:
Esraa Khalid Ghanem
essoso2000@gmail.com

Abstract

Due to the failure of a number of countries to implement their climate commitments under the Paris Agreement, which aims to limit temperature rise and promote climate and environmental justice, and the lack of binding mechanisms for its implementation, a number of individuals, civil society organizations, and countries affected by the effects of climate change have resorted to national and international courts to hold those responsible accountable. Climate litigation has become a legal means of compelling governments and countries to take effective measures to combat climate change, as demonstrated in the Urgenda case in the Netherlands and the Grande-Synthe case in France, where courts obligated governments to reduce their emissions and adopt practical measures to mitigate climate impacts. Although countries are parties to the Paris Agreement and are subject to its obligations, environmental obligations are imposed on them even if they fall outside the scope of the agreement, based on the fact that the right to a healthy environment is a fundamental part of human rights. Advisory opinions issued by international judicial bodies represent a development that reflects environmental justice and an advanced step in defining states' responsibilities towards environmental protection. Climate litigation has thus helped transform voluntary environmental commitments into binding legal obligations, contributing to achieving environmental justice and promoting climate accountability, both nationally and internationally.

Doi: 10.33899/.v26i96.64917
© Authors, 2026, College of Law, University of Mosul This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

التقاضي المناخي ودوره في تحقيق العدالة البيئية

اسراء خالد غانم فتحي محمد فتحي
كلية الحقوق / جامعة الموصل

معلومات البحث
تاريخ البحث
الاستلام ٨ أيلول, ٢٠٢٥
التعديلات ٢٩ أيلول, ٢٠٢٥
القبول ١٣ تشرين الأول, ٢٠٢٥
النشر الإلكتروني ١ أيلول, ٢٠٢٦
الكلمات المفتاحية
- التقاضي المناخي
- دعاوى التخفيف
- دعاوى التكيف
- العدالة البيئية
- التقاضي المناخي في المحاكم الوطنية والدولية

المستخلص

بسبب اخلال عدد من الدول في تنفيذ التزاماتها المناخية بموجب اتفاقيه باريس، التي تهدف الى الحد من ارتفاع درجات الحرارة وتعزيز العدالة المناخية والبيئية، وعدم نصها على اليات ملزمة لتنفيذها، لجأ عدد من الافراد ومنظمات المجتمع المدني، والدول المتضررين من اثار تغير المناخ الى القضاء الوطني والدولي، لمساءلة المتسببين بحدوثه. وقد شكل التقاضي المناخي وسيلة قانونية لإلزام الحكومات والدول باتخاذ تدابير فعاله لمواجهه تغير المناخ، كما ظهر ذلك في قضية اورجيندا في هولندا، وقضية غراند سينث في فرنسا، حيث ألزمت المحاكم الحكومات بتخفيض انبعاثاتها، واعتماد إجراءات عملية للحد من الاثار المناخية. وعلى الرغم من الدول أطراف في اتفاقية باريس وتخضع لالتزاماته، الا ان الالتزامات البيئية تفرض عليها حتى لو كانت خارج نطاق الاتفاقية، استنادا الى ان الحق في بيئة سليمة يعد جزءاً اساسياً من حقوق الانسان. كما تعد الآراء الاستشارية الصادرة عن الهيئات القضائية الدولية تمثل تطوراً يعكس العدالة البيئية، وخطوه متقدمة في تحديد مسؤوليات الدول تجاه حماية البيئة. ومن ثم ساعد التقاضي المناخي على تحويل الالتزامات البيئية الطوعية الى التزامات قانونيه ملزمة، مما يساهم في تحقيق العدالة البيئية وتعزيز المساءلة المناخية، سواء على المستوى الوطني او الدولي.

المقدمة

أصبح تغير المناخ ازمة عالمية تتطلب الاهتمام الدولي بها، بذلت الجهود الدولية لإبرام اتفاقيه تعمل على مكافحه تغير المناخ، تمثلت في اتفاقيه الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو الملحق بها، ثم اتفاقيه باريس عام ٢٠١٥. ركزت اهداف اتفاقيه باريس على الابقاء على ارتفاع متوسط في درجه حرارة الارض بحدود اقل بكثير من درجتين مئويتين قبل الثورة الصناعية، وحصر الارتفاع في درجه حرارة ١.٥ درجه مئوية. على الرغم من اهميه هذه الاتفاقية الا انها لم تتضمن اي اليه رقابية تكفل تحقيق تنفيذ الدول الالتزامات التي اقرتها لتحقيق أهدافها، وعدم نصها على اي عقوبات على الدول المخلة بالتزاماتها، مما يضفي عليها الطابع الطوعي وليس الالزامي. الا ان عدم النص على اليات رقابية او جزاءات لا يعني انعدام صفة الالزام، إذ تبقى التزامات الدول خاضعة للقواعد العامة في المسؤولية الدولية، بما يعزز من قوتها الإلزامية. وامام هذا الواقع أصبح من الضروري اتخاذ اجراءات قانونيه فعاله لحماية البيئة من ظاهرة التغير المناخي، حيث اتجهت الافراد والمؤسسات المعنية بتغير المناخ الى المحاكم الوطنية والدولية لإجبار الدول على الوفاء بالتزاماتها المحددة في اتفاق باريس. وهو ما ادى الى ظهور التقاضي المناخي الذي يعد اداة لمساءلة المسؤولين عن مساهماتهم في التدهور البيئي او عدم الامتثال للالتزامات البيئية او عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة للتصدي لظاهرة التغير المناخي.

أهمية البحث

يعد التقاضي المناخي احدى الاليات القانونية التي يلجأ اليها الافراد والدول لمساءلة الأشخاص والحكومات والمؤسسات المتسببين بإحداث التلوث من خلال تحمل المسؤولية. فهو يضمن تطوير السياسات والإجراءات اللازمة لحماية البيئة، إذ ان بعض الجهات تمتنع عن اتخاذ تدابير او سن قوانين بيئية او حتى الوفاء بالتزاماتها المناخية بموجب الاتفاقيات الدولية المعنية بتغير المناخ كاتفاقية باريس. لذا يعد من الضروري محاسبتهم فيما يتعلق بسن القوانين او تنفيذها من خلال التقاضي المناخي، الذي يضمن ان يعرف الناس حقوقهم خاصة الحق في بيئة سليمة التي يسلط الضوء عليها، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاك حقوق الافراد.

إشكالية البحث

في ظل تزايد التهديدات البيئية الناتجة عن التغير المناخي وظهور عدد متزايد من الدعاوى القضائية المناخية التي رفعت امام المحاكم الوطنية والدولية، برز التقاضي المناخي كوسيلة قانونية لتحقيق العدالة البيئية، لكن ما مدى فعالية هذه الالية وكيف ساهمت في تحقيق العدالة البيئية وتنفيذ الالتزامات المناخية التي أوردتها الاتفاقيات الدولية المناخية، في ظل عدم وجود محكمة دولية خاصة بالقضايا المناخية، هي إشكالية البحث الرئيسية والتي يتفرع منها تساؤلات فرعية وكما يأتي:

١–ما هو الإطار المفاهيمي للتقاضي المناخي؟

٢– ما هي العلاقة بين التقاضي المناخي والعدالة البيئية؟

٣– ما هي أبرز القضايا المناخية التي عرضت امام المحاكم؟

٤– الى أي مدى ساهم التقاضي المناخي في تحقيق العدالة البيئية؟

فرضية البحث

إن تفعيل دور التقاضي المناخي يساهم بشكل فعال في تعزيز وحماية المناخ، ويمنح الافراد والدول دوراً أكبر في حماية البيئة ومواجهة اثار التغيرات المناخية.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة ماهية التقاضي المناخي من حيث طبيعته القانونية وبيان مقاصده واغراضه والاليات التي يستند عليها، فضلا عن تحليل دوره كأداة قانونية في حماية المناخ وتعزيز العدالة البيئية من خلال دراسة القضايا الدولية المتعلقة بتغير المناخ، وتقييم مدى فعاليته في فرض الالتزامات البيئية الدولية على الأطراف المسؤولة عن التلوث البيئي.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال تحليل المفاهيم القانونية المرتبطة بالتقاضي المناخي والعدالة البيئية، والتحقق من فعاليته كأداة قانونية لترسيخ مبادئ

العدالة البيئية من خلال تحميل حكومات الدول والجهات الفاعلة المسؤولية وتكريس التزاماتهم تجاه حماية البيئة والمناخ. بالإضافة الى تحليل ووصف أبرز القضايا المناخية التي عرضت امام المحاكم الدولية.

هيكلية البحث

المبحث الأول: الإطار العام للتقاضي المناخي

المطلب الأول: مفهوم التقاضي المناخي

المطلب الثاني: دور التقاضي المناخي في تعزيز العدالة البيئية

المبحث الثاني: ممارسة المحاكم الوطنية والدولية التقاضي المناخي

المطلب الأول: التقاضي المناخي في المحاكم الوطنية

المطلب الثاني: التقاضي المناخي في المحاكم الدولية

المبحث الأول

الإطار العام للتقاضي المناخي

يشهد العالم اليوم تزايدا غير مسبوق في تداعيات التغير المناخي، مما أفرز تحديات بيئية واجتماعية دفعت العديد من المتضررين منه إلى البحث عن سبل قانونية لتعزيز المساءلة البيئية وتحقيق العدالة. وفي هذا السياق، برز التقاضي المناخي كأداة استراتيجية في يد الأفراد والمنظمات والمجتمعات المتضررة، لمساءلة الحكومات والشركات على سياساتها البيئية، وضمان احترام الحقوق المناخية والبيئية على حد سواء. يعد التقاضي المناخي آلية حديثة نسبيا ضمن مسارات العدالة البيئية، حيث يتم توظيف النظم القضائية للطعن في السياسات والممارسات التي تساهم في تفاقم أزمة المناخ أو تقصر في معالجتها. كما يشكل هذا النوع من التقاضي أداة ضغط قانونية وأخلاقية في وقت واحد، حيث يهدف إلى فرض التزامات على الفاعلين الرئيسيين، وتعزيز مبادئ العدالة البيئية القائمة على الإنصاف والمساواة والحق في بيئة سليمة. يسلط هذا المبحث الضوء على

الإطار المفاهيمي للتقاضي المناخي، ويبين علاقته بالعدالة البيئية، عليه سيتم تقسيمه الى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي المناخي

المطلب الثاني: دور التقاضي المناخي في تعزيز العدالة البيئية

المطلب الأول

مفهوم التقاضي المناخي

يعتبر التقاضي المناخي مهمه تجمع مختلف الجهات الفاعلة لمواجهة التحديات والبحث عن حلول لإدارة تغير المناخ، يعتبر نوع من المحاولات للسيطرة على السلوك وتنظيمه أو التأثير عليه في سياق حوكمة المناخ، وقد استخدم هذا النوع من التقاضي من قبل مجموعة متنوعة من المتقاضين، منها الحكومات والجهات الفاعلة الخاصة والمجتمع المدني والأفراد، على مستويات متعددة، محلية وإقليمية ووطنية ودولية مما يجعل دعاوى المناخ في تزايد مستمر، لكن انتشار هذه الدعاوى المناخية يختلف بين الدول، لأن الدور الذي تلعبه المحاكم يختلف عبر الأنظمة السياسية والتقاليد القانونية المتباينة[1]. وبالتزامن مع ظهور مفهوم العدالة المناخية كإطار معياري ظهر أيضا التقاضي المناخي كممارسة قانونية يساهم في تعزيز العدالة البيئية والعدالة المناخية. لبيان مفهوم التقاضي المناخي سيتم تقسيم المطلب الى فرعين:

الفرع الأول: تعريف التقاضي المناخي

الفرع الثاني: أنواع الدعاوى المناخية

(١) تقرير الهية الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التخفيف من اثار تغير المناخ، مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس للهيئة، الفصل الثالث عشر السياسات والمؤسسات الوطنية ودون الوطنية، ص١٣٧٥.

الفرع الأول

تعريف التقاضي المناخي

يشير مصطلح التقاضي المناخي بشكل عام، إلى الاستخدام الاستراتيجي للتقاضي لمعالجة أسباب أزمة المناخ وعواقبها. ويساعد في معالجة هذه الآثار السلبية للمناخ من خلال التعويض عن الأضرار الناتجة عنه، وتحميل المسؤولين عنه المسؤولية عن أفعالهم، والضغط عليهم من أجل إحداث تغييرات في الممارسات والسياسات التي تساهم في تغير المناخ، يمكن استخدام التقاضي المناخي كأداة لإجبار الحكومات باتخاذ إجراءات وتدابير أكثر فعالية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، سواء من خلال تعديل السياسة العامة أو سن التشريعات واللوائح التي توفر حماية أكبر من اثار تغير المناخ. أو تحميل الشركات المسؤولية عن دورها في تغير المناخ، مما يساهم في توزيع الأعباء والتكاليف الناتجة عن تغير المناخ بصورة أكثر إنصافا، وبالتالي تعزيز العدالة المناخية[١].

ويعرف معهد غرانثام للبحوث حول تغير المناخ والبيئة ومركز سابين لقانون تغير المناخ التقاضي المناخي بأنه "قضايا معروضة أمام هيئات قضائية وشبه قضائية، وهذا يشمل هيئات مثل هيئات التحكيم، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئات مراقبة المستهلك، ونقاط الاتصال الوطنية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على سبيل المثال لا الحصر والتي تنطوي على قضايا جوهرية تتعلق بعلم أو سياسة أو قانون تغير المناخ"[٢]. كما يعرف "بأنه أداة قانونية ناشئة عن القانون البيئي تستخدم القضاء في سبيل مواصلة الجهود من أجل تخفيف آثار تغير المناخ من خلال تنفيذ سياسات المؤسسات

(١) د. إبراهيم محمد عبد اللا، التقاضي المناخي كأداة لمساءلة حكومات الدول، دراسة للتقاضي المناخي المرتكز على حقوق الانسان في دساتير الدول والمواثيق الدولية، مجلة الدارسات القانونية والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الثالث، جامعة مدينة السادات، مصر، ٢٠٢٣، ص٢٥٠٠.

(2) From analysis to action: Climate change litigation – A guide for public health professionals. P10.

الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء"[١]. يمكن أن يتعلق التقاضي المناخي في الحالات التي يسعى فيها المدعون إلى تدخل القضاء طالبين من المحكمة ان تفرض التزام على المدعى عليهم الامتثال بما تنص عليه القوانين واللوائح المتعلقة بالمناخ، أو أن تؤكد المحكمة لهم على انه الحق قد ترتب بموجب تلك القوانين واللوائح، وان تلزم المدعى عليهم باحترامها والعمل على أساسها، والبحث عن التعويض عن أي انتهاكات او مخالفات إذا تطلب الأمر ذلك. من جانب اخر، التقاضي المناخي يمكن أن يتعلق بالحالات التي يقوم فيها الأفراد، الجماعات، الشركات، برفع دعاوى للطعن في مصداقية قوانين التغير المناخي التي وضعتها الحكومة، لأن هذه القوانين والسياسات قد تسيء الى حقوقهم القانونية الأخرى، أو لأنها غير كافية في مواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ [٢]. وقد ساهمت عوامل متعددة في نشأة التقاضي المناخي ومن أهمها ما يأتي:

١- ظهر التقاضي المناخي كوسيلة هامة لإلزام الدولة باتخاذ تدابير قانونية المواجهة التغيرات المناخية، وقد استندت دعاوى المناخ إلى مبدأ دستوري هام، وهو حق الإنسان في الصحة، وحقه في المناخ المستقر، كما كان لقضية المناخ منهج آخر فهي قضية مشتركة بين الأجيال الحالية والمستقبلية[٣].

٢- زايد الوعي المجتمعي بقضية المناخ أصبح ظاهرة واضحة، خصوصًا في الأيام الأخيرة حيث نشهد ظهور العديد من المنظمات والجمعيات في مختلف أنحاء العالم التي تعمل بجد لحماية البيئة بشكل عام، والمناخ بشكل خاص. وهذا يعكس إدراكا حقيقيا لمدى خطورة أزمة المناخ التي باتت تشكل تهديدًا وجوديًا لكوكبنا بأسره، وناتجة عن شعور قوي بالتقصير من قِبل السلطات والمؤسسات في معالجة هذه القضية. ومن الواضح أن هذه الجمعيات والمنظمات وجدت في القضاء ملاذا آمنا ودرعا قويا يمكنها من الضغط

(١) د لونا سعيد فرحات، دور القضاء في مواجهة تغير المناخ، المؤتمر الافتراضي الدولي بعنوان القانون العام وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية الحقوق، جامعة ظفار، ٢٠٢٣، ص٧.

(٢) د. إبراهيم محمد عبد اللا، مصدر سابق، ص٢٤٧٩.

(٣) د. فيصل محمد عبدالله محمد العلاطي، دعاوى المناخ الإدارية "دراسة مقارنة" مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١١٤، العدد ٥٤٩، ٢٠٢٣، ص٣٣٦.

على السلطات والمؤسسات الخاصة للقيام بواجباتها في هذا المجال. وهو ما سيظهر من خلال التطبيقات القضائية المتنوعة التي سنعرضها لاحقا [١].

٣-عدم كفاية الإجراءات التنظيمية والدبلوماسية التي تتبعها الدول لمواجهة هذه الأزمة. لذا، جاءت الدعوات القوية لتبني التقاضي المناخي، ليس فقط لمقاضاة الدول والمؤسسات التي تساهم في الإضرار بالمناخ، ولكن أيضا للعمل على ملء الفجوات التشريعية الموجودة في الدول التي لا تعطي الأولوية لوضع القوانين اللازمة لحماية البيئة والمناخ [٢].

الفرع الثاني

أنواع الدعاوى المناخية

تتنوع دعاوى المناخ تبعا للأهداف والجهات المعنية، حيث تهدف الى معالجة الاضرار الناجمة عن التغيرات المناخية بطرق متعددة، تشمل هذه الدعاوى:

١- دعاوى التكيف: تهدف دعاوى التكيف إلى إجبار الحكومات على اتخاذ تدابير فعالة لحماية المجتمعات من اثار تغير المناخ، تتركز هذه الدعاوى على دفع الحكومات لبناء بنى تحتية تحمي المواطنين مثل أنشاء دفاعات ضد الفيضانات ورفع مستويات السدود، وزراعة أنواع من الأشجار في الغابات تكون مقاومة للعواصف والحرائق، وتطوير محاصيل تتحمل

(١) احمد سعيد، التقاضي المناخي ودوره في تحقيق اهداف اتفاقية باريس للمناخ- دراسة مقارنة، مجلة افاق المناخ، العدد الثالث، ٢٠٢٣، ص١١٧.

(٢) د. اسلام محمد عثمان دسوقي، اللجوء اللى التقاضي الإداري والدستوري بشأن التغيرات المناخية "دراسة تحليلية في ضوء مستجدات العصر الحديث ورؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠" المجلة القانونية، المجلد الثالث والعشرين، العدد الخامس، ٢٠٢٥، ص٢٧٣٦.

الجفاف. إذ يمثل التكيف عنصرا أساسيا في جهود العمل المناخي، لذا نجد هناك ثلاثة أنواع من دعاوى التكيف وهي[١]:

أ- قضايا عدم التكيف، في هذا النوع من القضايا، يدعي المدعون أن على حكومتهم ان تتخذ خطوات جادة للتخطيط للمخاطر لمناخية وتنفيذ خطوات تكيف فعالة وعلى وجه التحديد، يؤكد هؤلاء المدعون أن حكومتهم يجب أن تعزز من مرونة المجتمعات والنظم البيئية والبنية التحتية في مواجهة آثار تغير المناخ.

ب- الدعاوى القضائية التي تطالب ان يأخذ في الاعتبار تدابير التكيف البيئي على المشروع بحيث يصمم المشروع بطريقة تضمن مرونته وقدرته على الصمود امام التغيرات المناخية.

ج- الدعاوى التي تطعن في إجراءات التكيف، اي الطعن في السياسات أو القرارات التي تتخذها الحكومة بشأن التكيف مع التغير المناخي، تستند هذه الدعاوى إلى عدم كفاية أو عدم عدالة هذه الإجراءات. على سبيل المثال في عام ٢٠٢٤، قامت مجموعة من الأفراد، برفع دعوى قضائية ضد الحكومة البريطانية، إن الحكومة انتهكت قانون تغير المناخ لعام ٢٠٠٨ من خلال الفشل في تحديد أهداف واضحة وواقعية في برنامجها الوطني الثالث للتكيف، والذي من المفترض أن يحمي المواطنين من المخاطر التي تشكلها درجات الحرارة المرتفعة والفيضانات الساحلية والطقس المتطرف الناجم عن انهيار المناخ[٢].

٢- دعاوى التخفيف: تشمل هذه الدعاوى الإجراءات القضائية الموجهة ضد الدول التي تعد أكبر المساهمين في تغير المناخ، والتي تقصر في تحقيق التخفيضات المطلوبة للحد من انبعاث الغازات الدفيئة. غرض هذه الدعاوى هو دفع الحكومات الى تبني سياسات أكثر

(1) Climate Change, Coming Soon to A Court Near You, Climate Litigation in Asia and The Pacific and Beyond, Asian Development Bank, December 2020, p6.

(2) Damien Gayle, Man who lost home to coastal erosion loses court case against UK government, The Guardian, 2024. On article https://www.theguardian.com/uk-news/2024/oct/25/kevin-jordan-lost-home-coastal-erosion-court-case-uk-government?CMP=share_btn_url تاريخ الزيارة٨/٧/٢٠٢٥

طموحا، واتخاذ خطوات حقيقية للتقليل من الغازات الدفيئة، وتعزيز الانتقال التدريجي الى مصادر الطاقة النظيفة، والتخلص من الاعتماد الوقود الأحفوري الملوث[١].

٣- **الدعاوى المرفوعة ضد الكيانات الخاصة:** وتشمل هذه الدعاوى المطالبات القانونية القائمة على حقوق الإنسان او الأضرار البيئية، وغالبا ما تكون قائمة على الإهمال او الإزعاج كما قد تتخذ شكل إجراءات إنفاذ، تلزم الشركات بالامتثال للمعايير التنظيمية أو تفرض عقوبات على عدم الامتثال، بالإضافة الى القضايا المتعلقة بأرصدة الكربون[٢].

٤- **التقاضي المناخي المرتبط بالتمويل والاستثمار:** هذا النوع من التقاضي يشمل الدعاوى القضائية التي ترفع ضد المؤسسات المالية، والشركات الاستثمارية التي تمول مشاريع الوقود الأحفوري، والمشاريع ذات الكثافة الكربونية العالية، واجبارها على إنهاء دعمها المالي لمشاريع الطاقة الأحفورية الجديدة، واعتماد خطة خروج من النفط والغاز[٣].

٥- **الدعاوى المرفوعة ضد الشركات**: تستهدف المنازعات المتعلقة بتغير المناخ بشكل متزايد بعض الشركات، يكون معظمها من شركات الوقود الأحفوري والإسمنت، والتي تعرف أيضا باسم "شركات الكربون الكبرى" تستند هذه الدعاوى إلى الحجة القائلة إن انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة من عدد قليل من هذه الشركات قد ساهمت بشكل كبير في تفاقم تغير المناخ على مر الزمن[٤]. فقد تتضمن مطالبات من الشركات الكبرى للكربون بالتعويض، من خلال المساهمة المالية في تغطية تكاليف الاستجابة والتكيف مع تأثيرات المناخ، أو دفع التعويض عن الأضرار الناتجة، أو اصدار أحكام وقرارات تقر بمسؤوليتها عن أفعالها وأنشطتها التي لم تراعي تأثيرات التغير المناخي[٥].

---

(١) بوشويرف نوال، شايب صورية، في ظل تغير المناخ: التقاضي المناخي ضرورة لا خيار، مجلة القانون العام الجزائري، المجلد العاشر، العدد، الثاني، ٢٠٢٤، ص٤٠٧.

(2) Climate Change, Coming Soon to A Court Near You, Climate Litigation in Asia and The Pacific and Beyond, op. cit. p4.

(٣) بوشويرف نوال، شايب صورية، مصدر سابق، ص٤١١.

(4) Climate Change Litigation Insights into the evolving global landscape The Geneva Association, Insurance for A Better World, April 2021, P21.

(٥) د. إبراهيم محمد عبد اللا، مصدر سابق، ص٢٤٩١.

المطلب الثاني

العلاقة بين التقاضي المناخي والعدالة البيئية المناخية

تعتبر العدالة البيئية مفهوم حيوي في النقاشات الحديثة حول القضايا البيئية في المجتمع الدولي فهي لا تقتصر على الحماية البيئية فقط بل تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها، تكتسب اهميه خاصه عندما يتعلق بأنصاف المجتمعات الضعيفة التي تتضرر بشكل أكبر من الازمات البيئية وما نتج عن التحولات البيئية من تحديات نتيجة الاستخدام المفرط للموارد التي أدت الى حدوث التغيرات المناخية، مما يؤدي الى ضرورة تفعيل الاليات القانونية التي تكفل الحماية وتحقق العدالة البيئية وتعززها. فالنقطة الجوهرية بين العدالة البيئية والتقاضي المناخي هي السعي الى تحقيق التوازن بين حماية حقوق الافراد والسعي الى تحقيق التنمية. لتوضيح هذه النقاط سيتم تقسيم المطلب الى فرعين:

الفرع الأول مفهوم العدالة البيئية

الفرع الثاني: دور التقاضي المناخي في تعزيز العدالة البيئية

الفرع الأول

مفهوم العدالة البيئية

عرفت وكاله الحماية البيئية الأمريكية العدالة البيئية بأنها "المعاملة العادلة والمشاركة الهادفة لجميع الناس بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ وإنفاذ القوانين واللوائح والسياسات البيئية". وتعني المعاملة العادلة ان لا يتحمل أي مجتمع عبئا غير متناسب من المخاطر والأضرار البيئية. وهذا يشمل الأضرار الناتجة عن السياسات والإجراءات الحكومية والصناعية التي قد تضر بصحتهم أو بمحيطهم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الجانب الحيوي للمشاركة الهادفة، حيث يجب أن يتمكن الأفراد من المجتمعات المعنية من التعبير عن آرائهم والمساهمة في القرارات

المهمة المتعلقة بالمشاريع التي قد تؤثر عليهم[١]. وعرف برنامج الأمم المتحدة الانمائي العدالة البيئية "بأنها آلية للمساءلة، وحماية الحقوق، ومنع ومعاقبة الأخطاء المتعلقة بالتأثيرات غير المتناسبة للنمو على الفقراء والضعفاء في المجتمع من جراء التلوث المتزايد وتدهور خدمات النظم الإيكولوجية، ومن عدم المساواة في الوصول إلى الأصول الطبيعية والموارد الاستخراجية والاستفادة منها"[٢]. فالعدالة البيئية تتعلق بحق الجميع في حماية متساوية وفعالة، إنها تعني أن كل فرد ومجتمع يجب أن يكون له دور مؤثر في كل ما يتعلق بتطوير وتنفيذ وإنفاذ القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بالطاقة، وتغير المناخ، والبيئة. إنها ليست مجرد مبادئ، بل هي دعوة لتحقيق توزيع عادل للفوائد التي نحصدها من الطاقة والبيئة، وأيضا التعامل بإنصاف مع الأعباء التي قد تفرض علينا.[٣].

لقد احدثت العدالة البيئية تحولا عالميا في النظام القانوني خاصه في الإطار البيئي، وليس من الغريب ان تكتسب هذه العدالة مكانه مركزيه خاصه فيما يتعلق بتغير المناخ، لان اثاره تتجاوز قدرة مجتمعات على التكيف معه، خاصه المجتمعات الفقيرة إذ يؤثر على جميع جوانب حياتهم[٤].

العدالة البيئية تطالب بعدم إلقاء الملوثات السامة التي تسبب دمارا بيئيا شاملا، يؤثر بشكل خاص على كاهل المجتمعات الفقيرة والمهمشة، العديد من المنظمات والجمعيات غير الحكومية تطالب بالعدالة المناخية والبيئية إضافة الى المطالب بشأن ديمقراطية الطاقة وعدالتها، وغالبا ما ترتبط هذه المطالب بالاعتراف بالمسؤولية التاريخية

(١) المصطلحات المتعلقة بالعدالة البيئية كما هي مُعرّفة عبر وكالات شراكة المجتمعات المستدامة، وكالة حماية البيئة، ٢٠١٣، ص٢.

(٢) العدالة البيئية، تجارب مقارنة في التمكين القانوني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤، ص٥.

(٣) استراتيجية العدالة البيئية، استراتيجيات الأمانة العامة والوكالة لتعزيز العدالة البيئية بشكل استباقي في كومنولث ماساتشوستس، المكتب التنفيذي لشؤون الطاقة والبيئة، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٢٢، ص٩.

(٤) حمودة صبرينة، العدالة البيئية دراسة في الابعاد النظرية والقانونية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج خضر باتنة، ٢٠٢٢، ص٥٥١.

التي يتحملها الغرب الصناعي، الذي كان له دور كبير في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي. هذه المطالب تسلط الضوء على دور السلطة في إحداث تغير المناخ، وفي تحديد كيفية الاستجابة له، ومن يجب ان يتحمل الأعباء مع مراعاة عوامل مثل الطبقة والعرق والجنس، سواء من خلال إرث الاستغلال الاستعماري أو من خلال الاستغلال الراهن في ظل النظام الرأسمالي الحالي. لذا تتطلب العدالة البيئية تحولا جذريا في البنى الاجتماعية استجابة لاحتياجات المجتمع، وبناء علاقات مستدامة مع الطبيعة تنطلق من مفاهيم العدالة المناخية وعدالة الطاقة. وهذا يعني خلق مستقبل يوزع فيه الطاقة بشكل عادل، وديمقراطي، ومع ضرورة ان تتوازن أنظمة الطاقة مع احتياجات الأجيال القادمة(١).

يلاحظ ان العدالة البيئية والعدالة المناخية يستندان على مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمشاركة والاستدامة البيئية، وان العدالة المناخية تتداخل مع المطالب والمبادئ الموجودة في حركة العدالة البيئية، التي اثرت بشكل مباشر على تصورات العدالة المناخية، فهما يشتركان في الاختصاص الذي يمتد الى دولي ومحلي في أن واحد، وكلاهما يهتمان في التركيز على العلاقات بين المجتمعات البشرية والبيئات التي تحافظ عليها. وفي النهاية لن يتمكن الأكاديميون وصناع السياسات فهم معنى العدالة المناخية بشكل دقيق، دون فهم التاريخ الطويل والمتنوع للحركات الاجتماعية للعدالة البيئية التي تطورت عبر الزمن، والآثار غير العادلة الناتجة عن تغير المناخ، التي تشمل ليس فقط عدم المساواة في تأثيرات بل أيضا أشكالا أخرى من الظلم، مثل غياب الاعتراف وادماج المجتمعات في صنع القرار السياسي(٢).

الفرع الثاني

دور التقاضي المناخي في تعزيز العدالة البيئية

كما هو واضح ان مفهوم العدالة المناخية استمد من مبادئ العدالة البيئية، الا انه أكثر تنوعا من حيث ابعاده وانتشاره ومكانه، لأن تغير المناخ يؤثر على السكان في

(١) د. محمد حنشان، د. محمد المولودي، التغيرات المناخية، المؤهلات الترابية والعدالة البيئية، الطبعة الأولى، مختبرات التراب، التراث والتاريخ، المغرب، ٢٠٢٢، ص٢٢.

(٢) حمودة صبرينة، مصدر سابق، ص٥٥٨.

مسافات مادية أكبر من مصادر انبعاثات الوقود الأحفوري في حين العدالة البيئية تركز على التدهور البيئي المحلي[١]. وعلى الرغم من انه لا يوجد تعريف موحد لها، الا انها مفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بحقوق الانسان، حيث تسعى في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان وضمان بيئة صحية لشعوب العالم، من خلال تحديد دقيق لحقوق الإنسان التي تتأثر بتغير المناخ، وتوضيح الإجراءات اللازمة التي ينبغي اتخاذها لتحقيق الإنصاف والتوزيع العادل، ويمكن من خلاله تطوير سياسات مناخية أكثر عدالة واستدامة، العدالة المناخية لا يمكن تحقيقها إلا اذا كانت حقوق الإنسان مضمونة للجميع ويتم احترامها لكل من يتأثر بأي شكل من الأشكال بتغير المناخ وفق الاتفاقيات الدولية [٢]. يفهم من ذلك انها فكرة قائمة على مجموعة من المبادئ الأساسية مثل الإنصاف، عدم التمييز، المشاركة المتساوية، والشفافية والعدالة والمساءلة. ويشمل ذلك قضايا الإنصاف والمساواة داخل السكان وبين السكان من أجيال مختلفة في الدولة وبين الدول[٣].

يتضح من ذلك ان العدالة البيئية والعدالة المناخية ان كلاهما تشتركان في الاهتمام الأساسي بالمساواة والإنصاف في توزيع الفوائد والأعباء البيئية. وكلا المفهومين يدعو إلى مشاركة الأصوات المهمشة في عمليات صنع القرار، ويؤكدان على أهمية مشاركة المجتمع في صياغة السياسة التي تؤثر على بيئته ورفاهته. بالإضافة الى ذلك، تعترف الحركتان بالترابط بين القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية وأن تكون الحلول للمشاكل البيئية شاملة تعالج التفاوتات الاجتماعية الكامنة [٤]. بناء على ما سبق، السؤال المطروح هنا هل يمكن اعتبار التقاضي المناخي تجسيدا للعدالة البيئية والعدالة المناخية؟

---

(١) د. محمد حميد محمد، العدالة المناخية بين الدول: عالم الشمال والجنوب (دراسة مقارنة)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد الخامس والثلاثون، ٢٠٢٤، ص١٦٥.

(٢) معتصم صبحي سلامة جندية، العدالة المناخية في القانون الدولي لحقوق الانسان، المجلة العصرية للدراسات القانونية، المجلد الثالث، العدد الثاني، الكلية العصرية الجامعية، فلسطين،٢٠٢٥، ص٤٣٥.

(3) Susana Borras, Promises of Climate Litigation for Climate Justice, Spanish Yearbook of International Law, Sybil, Vol.28 (2024), 2025, p232.

(4)Ryan Kmetz, Bridging the Gap: Environmental Justice and Climate Justice=

لتوضيح الفرق بين التقاضي المناخي والعدالة المناخية يعتمد مركز سابين لقانون تغير المناخ في جامعة كولومبيا، على معيارين رئيسيين لتحديد بعض قضايا المحاكم على أنها تقاضي مناخي، الأول: يجب أن تعرض القضية أمام هيئة قضائية. الثاني: أن تكون تشريعات أو سياسات أو علوم تغير المناخ جزء أساسيا وثيق الصلة بالواقع أو القانون في تلك القضية [١].

بشكل عام، لا تدرج في قاعدة البيانات القضايا التي قد يكون لها أثر مباشر على تغير المناخ ما لم تتناول صراحة مسائل مناخية. ومن أمثلة هذه القضايا الطعون ضد تقاعس الحكومة في معالجة تلوث الهواء المحلي، أو الطعون على مشاريع البنية التحتية للوقود الأحفوري استنادا الى اضرار أخرى تتعلق بصحة الإنسان او البيئة. كما لا تؤخذ نية المتقاضين بشأن النتائج المناخية المحتملة لهذه القضايا في الاعتبار عند التقييم. وقبل إضافتها إلى قاعدة البيانات العالمية، يتم تصنيف الحالات وفقا لما يلي[٢]:

١- فئات القضايا، وتشمل نوع المدعى عليه حكومة، شركات، افراد، والسبب الرئيسي للدعوى مثل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري او المتاجرة بها.

٢-الاختصاص القضائي ويشمل المحكمة أو الجهة القضائية التي تم رفع القضية أمامها.

٣- القانون الرئيسي المتعلق بالمناخ، أي القوانين الرئيسية التي استندت إليها في القضية. بالإضافة الى حالة القضية إذا كانت القضية معلقة أو تم الفصل فيها.

بالتالي قد لا تكون العدالة المناخية هي الهدف النهائي للتقاضي المناخي ومع ذلك، يمكن ان يكون للتقاضي المناخي دور فعال في تعزيز العدالة المناخية، عندما يدمج بطريقة صحيحة خطاب الحقوق، ونقاط الضعف، والمسؤوليات المناخية في الدعاوى المناخية. إذ يمكن الإشارة الى بعض القضايا على اعتبار انها انعكاس لوعود التقاضي

=https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https:

تاريخ الزيارة٩/٨/٢٠٢٥

(1) Susana Borras, Op. Cit, P232.

(٢) مركز سابين لقانون تغير المناخ، قواعد بيانات دعاوى تغير المناخ. متاح على الرابط: https://climatecasechart.com/about تاريخ الزيارة ١٠/٨/٢٠٢٥

المناخي وتلك التي دمجت بشكل أفضل أبعاد العدالة المناخية [١]. إذ ان الكثير من الدعاوى المرفوعة ضد الحكومات تتعلق بالفشل في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل كاف، غالبا ما تبنى هذه الدعاوى على الحجج التي ترتبط بحقوق الإنسان. تقدم حقوق الإنسان للمناصرين لقضايا المناخ وسيلة للدفع بمطالباتهم للعدالة المناخية ليس فقط من منطق أخلاقي، بل كحق قانوني ايضا. هذه الحقوق المحمية دستوريا ودوليا تستند إلى قيم أخلاقية مثل الاستقلالية، الكرامة، المساواة وعدم التمييز، تتجسد في مطالبات قابلة للتقاضي مع الواجبات التي تقع على عاتق الحكومات. يتوقع المرء أن تتوافق هذه المطالبات بشكل وثيق مع الاهتمامات التوزيعية للعدالة المناخية[٢].

كما ان تعتبر العديد من قضايا التقاضي المناخي نموذجية، حيث أنها تتضمن عنصرا خارجيا يتجاوز حدود الدولة، حيث ان تتقاطع فيها انتهاكات حقوق الإنسان ونقاط الضعف والتفاوتات التاريخية والحالية، في المسؤولية عن التلوث، تشمل الضحايا أو مرتكبيها بما يتجاوز حدود دولة واحدة. تعكس هذه القضايا بوضوح أوجه عدم المساواة ونقاط الضعف التي يتحملها سكان الجنوب العالمي، الذين يساهمون بدرجة اقل في تغير المناخ. وتقدم أيضا وجهة نظر حول اختصاص الدولة على أنه "التحكم في المصدر وفقاً للمبدأ (٢١) من إعلان ستوكهولم لعام ١٩٧٩" والمبدأ (٢) من إعلان ريو لعام ١٩٩٧ بشأن البيئة والتنمية، يكرسان قاعدة عرفية بأنه لا يجوز للدول التسبب في أضرار بيئية خارج حدودها. ووفقا لهذا تتحمل الدول مسؤولية ضمان ألا تتسبب الأنشطة الواقعة تحت ولايتها أو سيطرتها في الاضرار ببيئة دولة أخرى. ومن ثم إن عدم سيطرة الدول على الأنشطة المولدة لانبعاثات الغازات الدفيئة في أراضيها، يعد انتهاك للقانون الدولي لما يتسبب في ضرر مناخي كبير للدول الأخرى [٣].

لكن من المهم ملاحظة أن نص القرار القضائي ليس حاسما في تحقيق العدالة المناخية بكامل ابعادها، فقد لا تتضمن القضية أي اعتبار للعدالة المناخية، ولكن مع ذلك

(1) Susana Borras, lbid. P234
(2) Sam Bookman& Matthias Petel, Climate Litigation & Climate Justice: The Distributional Implications of Systemic Rights-Based Climate, Global Justice: Theory Practice Rhetoric (14/02) 2024, p58.
(3) Susana Borras, Op. Cit, p234.

تؤدي إلى نتائج عادلة من حيث التوزيع، خاصة إذا كانت الجهة المنفذة تمتلك مجموعة من السياسات الخاصة بالعدالة المناخية. وقد يحدث العكس، يمكن للجهة المنفذة أن تتجاهل تطبيق منطق العدالة المناخية الوارد في القرار القضائي او تفشل في تطبيقه[١]. ويضاف إلى ذلك أنه لا توجد محاكم متخصصة حصراً بقضايا المناخ على المستوى الوطني أو الدولي، وإنما تعرض هذه القضايا أمام المحاكم ذات الولاية العامة الإدارية، او الدستورية، أو العليا، والتي تنظر في المنازعات المناخية ضمن إطار اختصاصها القضائي العام. وهذا يعكس أن التقاضي المناخي ما زال جزءاً من الولاية القضائية العامة، ولم يصل بعد إلى مرحلة إنشاء هيئات قضائية متخصصة حصراً بالمنازعات المناخية.

المبحث الثاني

ممارسة المحاكم الوطنية والدولية التقاضي المناخي

تحتوي قاعدة بيانات مركز سابين على ما يقارب ٢٦٦٦ قضية تتعلق بالمناخ. ٧٠٪ من هذه القضايا تم رفعها منذ عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠٢٣ تم رفع ٢٣٣ من هذه القضايا. حيث قدمت ١٢٩ قضية منها في الولايات المتحدة. كمل تسجل أكثر من ٢٠٠ قضية في دول الجنوب العالمي، مما يشكل نحو ٨٪ من مجمل القضايا. بالإضافة الى ذلك تم تقديم طلبات للحصول على آراء استشارية بشأن قضايا تغير المناخ من قبل المحاكم الدولية، منها طلب إلى محكمة العدل الدولية وطلب الى محكمة البلدان الأمريكية، وطلب قدم سابقا إلى المحكمة الدولية لقانون البحار٢٠٢٢. تتباين هذه الطلبات القانونية من حيث نطاقها وتأثيرها. حيث تعمل كل محكمة ضمن صلاحيات قضائية فريدة، تراعي إجراءات ووظائف مميزة [٢]. سنوضح هذه الطلبات القضايا المناخية التي رفعت امام المحاكم الوطنية والدولية من خلال تقسيم المطلب الى فرعين:

المطلب الأول: التقاضي المناخي امام المحاكم الوطنية

المطلب الثاني: التقاضي المناخي امام المحاكم الدولية

(1) Sam Bookman& Matthias Petel, Op. Cit, p60.
(2) Global Trends in Climate Change Litigation: 2024 Snapshot Joana Setzer and Catherine Higham. P10-15.

المطلب الأول

التقاضي المناخي امام المحاكم الوطنية

يعد التقاضي المناخي أحد أبرز مظاهر تطور المطالبة بتحقيق العدالة البيئية، اذ بدا الافراد والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات باللجوء الى المحاكم الوطنية، لمطالبة الحكومات بتحقيق التزاماتهم البيئية ومساءلتهم عن عدم الوفاء بها. تستند هذه الدعاوى الى حقوق الافراد في العيش في بيئة صحية وسليمه، ومسؤوليه الدول عن توفير الحماية لهذه الحقوق من خلال التشريعات الإدارية والسياسة العامة. من أبرز هذه القضايا التي لعبت دور محوريا في ترسيخ التقاضي المناخي هي قضية اورجيندا في هولندا، تعد مثالا بارزا في هذا النوع من التقاضي، اذ نجحت في إلزام الدولة بتعزيز سياستها المناخية استنادا الى واجبها في حماية حقوق الانسان. كما تعد قضية غراند سينث في فرنسا ايضا من القضايا المهمة البارزة في التقاضي المناخي، هذا ما يعكس الاعتراف القضائي بخطورة التغيرات المناخية باعتبارها قضية قانونيه حقوقية. لتوضيح هذه القضايا سيتم تقسيم المطلب الى فرعين:

الفرع الأول: قضية اورجيندا ضد هولندا

الفرع الثاني: قضية غراند سينث ضد الحكومة الفرنسية

الفرع الأول

قضية أورجيندا ضد هولندا

تعد قضية اورجيندا ضد الحكومة الهولندية الأولى في العالم، ونموذجا بارزا على التقاضي المناخي. وقد حظيت هذه القضية باهتمام واسع في الأدبيات الأكاديمية، وتعد مصدر الهام للأشخاص ومؤسسات من جميع أنحاء العالم لرفع دعاوى مماثلة أو تشجيع الآخرين على القيام بذلك. رفعت الدعوى مؤسسة أورجيندا، وهي منظمة أنشئت بموجب

القانون الهولندي، ضد دولة هولندا. مدعية ان الحكومة الهولندية لم تتخذ التدابير الكافية لمنع تغير المناخ الخطير[١].

كان السؤال الرئيسي في القضية هو "ما إذا كان على الدولة واجب فرض المزيد من التخفيضات على انبعاثات غازات الدفيئة فوق الحدود المحددة بالفعل في سياسة المناخ الهولندية". استندت أورجيندا إلى ثلاثة مصادر قانونية رئيسية تدعم واجب الرعاية، أولا، المادة (٢١) من الدستور الهولندي التي ورد فيها أنه "يتعين أن يكون من اهتمام السلطات الحفاظ على البلد صالحاً للسكن وحماية وتحسين البيئة". ثانيا، واجب الرعاية العام المنصوص عليه في القانون المدني الهولندي. ثالثا، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[٢]

في يونيو ٢٠١٥ أصدر قضاة محكمة مقاطعة لاهاي حكما يلزم الحكومة الهولندية بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وخلصت المحكمة بوضوح أن الحكومة أخفقت في الوفاء بواجبها تجاه مواطنيها بموجب القانون المدني الهولندي[٣].

ثم بعد ثلاث سنوات تم الطعن في الحكم أمام محكمة الاستئناف الهولندية، والتي أيدت في ٩ أكتوبر ٢٠١٨ حكم محكمة لاهاي الابتدائية. وخلصت المحكمة إلى أن اخفاق الحكومة الهولندية في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٢٥٪ على الأقل بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، يشكل تصرفا غير قانوني، استنادا الى المادتين ٢و٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، اللتان تحميان الحق في الحياة والحق في حماية الحياة الخاصة والأسرية. كما رفضت المحكمة دفع الحكومة بأن قرار المحكمة الأدنى يمثل أمرا بسن تشريع أو انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات ودور القضاء بموجب الدستور

(1) Otto Spijkers, The Influence of Climate Litigation on Managing Climate Change Risks: The Pioneering Work of The Netherlands Courts, Utrecht Law Review, 18(2), 2022, P134.

(٢) د. لونا سعيد فرحات، مصدر سابق، ص١٤.

(3) Sam Bookman & Matthias Petel, Op. Cit, P60-61.

الهولندي، وأكدت كذلك أن تدابير التكيف لا تعفي الحكومة من واجبها في اتخاذ إجراءات التخفيف من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري[١]

ثم لاحقا في عام ٢٠١٩ أصدرت المحكمة العليا الهولندية حكما يؤيد ان هولندا ملزمة باتخاذ التدابير والاجراءات المناسبة عندما يكون هناك خطر حقيقي وفوري على أرواح الناس ورفاهيتهم، خاصة إذا كانت الدولة تدرك ذلك. وأكدت المحكمة أن المخاطر المترتبة على تغير المناخ ذات طابع عالمي، ومعروف للجميع بما في ذلك الحكومة الهولندية، وأنه يقع على عاتق جميع الدول في العالم اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة تغير المناخ، وفقا لمسؤولياتها وقدراتها. الحكومة الهولندية ادعت انه بما ان تغير المناخ ناتج عن عدة دول وأن هولندا مسؤولة من إجمالي الانبعاثات ٠.٥٪ فقط، فلا يمكن تحميل الحكومة مسؤولية آثاره. لكن المحكمة الابتدائية ردت على هذه الدعوى واكدت أن تغير المناخ قضية عالمية تتطلب مسؤولية جماعية، حيث يجب على كل دولة تنفيذ تدابير للتخفيض من الانبعاثات والمساهمة في الجهود العالمية للتخفيف من حدة هذا الخطر[٢].

بشكل عام، تعكس احكام أورجيندا وعيا حقيقيا بالعدالة الدولية، حيث تفرض واجبا على الحكومة الهولندية للقيام بنصيبها المنصف. كما تحدد المحاكم الالتزامات المناخية لهولندا من خلال النظر في كلا من الانبعاثات التاريخية والحالية، مما يزيد من مسؤوليتها. كما تتبنى القرارات منظور نصيب الفرد لتفادي المقارنة غير العادلة مع الدول ذات الكثافة السكانية العالية. وبالتالي، يلزم على الحكومة الهولندية اعتماد استراتيجية طموحة للتخفيف من آثار تغير المناخ، ليس فقط كجزء من المجتمع الدولي، بل كدولة تتحمل مسؤولية تاريخية غير متناسبة[٣]. وفي أعقاب صدور الحكم، أعلنت الحكومة الهولندية خطة للامتثال لما قضى به، تضمنت خفض القدرة التشغيلية لمحطات الوقود التي ما زالت تعمل بالفحم بنسبة ٧٥٪، الى جانب تنفيذ حزمة من الإجراءات من خطة

(١) د. محمد احمد سلامة مشعل، دعاوى المناخ والإشكاليات المرتبطة بها امام القاضي الإداري، بنك المعرفة المصري، العدد السادس والثلاثون، الجزء الثاني، ٢٠٢١، ص٧٨٤.

(2) Otto Spijkers, Op. Cit, P135.

(3) Sam Bookman & Matthias Petel, Op. Cit, P62.

الحلول المناخية بقيمة ثلاث مليارات يورو بهدف تقليل الانبعاثات الوطنية بحلول عام ٢٠٢٠[١].

تعتبر فعلا سابقة في مجال العدالة المناخية بإلزام الحكومة الهولندية باحترام تعهداتها في مجال تقليص انبعاثات غازات الدفيئة طبقا لاتفاقية باريس ٢٠١٥. كما شكل الأساس القانوني الذي اعتمدته جمعية اورجيندا نموذجا سار على منواله الكثير من العارضين المناخيين في العديد من دول العالم، كما في قضية بلدية غراند سينث ضد الدولة الفرنسية وغيرها من القضايا [٢].

الفرع الثاني

قضية غراند سينث ضد الحكومة الفرنسية

على المستوى الوطني برزت فرنسا ايضا كإحدى الدول الرائدة في مجال التقاضي المناخي، من خلال القضية المعروفة باسم غراند سينث، التي كانت نقطة انطلاق جديدة في التفاعل القضائي مع الالتزامات البيئية للدولة. في عام ٢٠١٩، قام المدعون بتقديم طلب استئناف الى الغرفة السادسة بمجلس الدولة، وهي المختصة بالنزاعات المتعلقة بالصيد والبيئة، متهمين السلطات بإساءة استخدام السلطة. لقد برروا قيامهم بهذه الخطوة بالخطر الكبير الذي يهدد هذه البلدة الساحلية من الغرق، إذا لم تلتزم الحكومة الفرنسية تماما بالالتزامات التي تعهدت بها عند توقيع اتفاقية باريس٢٠١٥[٣]. تم رفع هذه الدعوى أمام مجلس الدولة الفرنسي، من قبل مجموعة من المنظمات المدافعة عن البيئة، مثل منظمات

(١) د. محمد احمد سلامة مشعل، مصدر سابق، ص٨٠١

(٢) عبد الكريم بوزكري، د.ليلي اللحياني، دور المنازعات المناخية في مواجهة التغيرات المناخية، دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الأول، ٢٠٢٤، ص٢٤٢.

(3) Conseil d'état français, Affaire commune de Grande-Synthe c. le ministre de la transition écologique et solidaire, 12 février 2021, 428177, Rédigé par loan Robin, bénévole NAAT

مؤسسة الطبيعة والإنسان، وغرينبيس فرنسا، وشؤوننا للجميع، وأوكسفام. تضمنت الدعوى مجموعة من الطلبات تتمثل في الآتي:[١]

١- إلغاء قرارات الرفض الضمنية التي اتخذها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الانتقال البيئي في الرد على طلباتهم، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وفقا للالتزامات التي تعهدت بها فرنسا على الصعيدين الوطني والدولي، كما طالبو باتخاذ تدابير فورية للتكيف مع تغير المناخ، واتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية تجعل المناخ أولوية ملزمة للدولة، وحظر أي إجراء من شأنه زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة. على ان تتخذ التدابير خلال ستة أشهر كحد أقصى.

٢- كبديل عن الاحالة إلى محكمة العدل الأوروبية، هناك أسئلة عدة تتعلق بالتفسير نصوص المواد التالية: المواد ٢و٣و٤ من اتفاق باريس، ومدى تأثيرها المباشر الذي يمنح الأفراد حق الاستفادة منها. أحكام المادة ٣ من قرار البرلمان الأوروبي رقم ٤٠٦/٢٠٠٩ والمجلس الأوروبي الصادر في ٢٠٠٩ التي تدعو الدول الأعضاء بذل الجهود لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة عام ٢٠٢٠. أحكام توجيهات الاتحاد الأوروبي التي أقرها البرلمان الأوروبي والمجلس في٢٥ أكتوبر ٢٠١٢، بشأن كفاءة الطاقة وتعزيز استخدام الطاقة المنتجة من مصادر متجددة لعام٢٠٠٩.

أصدر مجلس الدولة قرارين، القرار الأول في عام ٢٠٢٠، وأشار إلى أنه من اجل تنفيذ اتفاقية باريس، اعتمدت فرنسا مسار لخفض الانبعاثات، يمكنها من تحقيق خفض بنسبة ٤٠٪ في عام ٢٠٣٠ وفيما يتعلق بالنطاق القانوني لمواد اتفاقية باريس التي اشارت اليها الطلبات المقدمة، في القانون الفرنسي، فقد لاحظت المحكمة العليا أن هذه الاتفاقيات تعطي الحق لكل دولة من الدول الموقعة عليها، بوضع تدابير وطنية خاصة بها لضمان تحقيق اهدافها. ومع ذلك، اكدت المحكمة على أنه يجب فهم الأهداف التي وضعتها فرنسا في هذا السياق، في إطار هذه الاتفاقيات لضمات تطبيقها بالكامل في القانون الفرنسي[٢].

(١) د. محمد احمد سلامة مشعل، مصدر سابق، ص٨٠١.

(2) Marta Torre-Schaub, Climate Change Risk and Climate Justice in France: The High Administrative Court as Janus or Prometheus? European Journal of Risk Regulation, 2023, p217.

ثم أصدر القرار الثاني في عام ٢٠٢١، أشار مجلس الدولة إلى أن لاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون تستهدف خفض الانبعاثات بنسبة ١٢٪ خلال الفترة ٢٠٢٤الى ٢٠٢٨، وهذا لن يتحقق إذا لم تعتمد تدابير جديدة على المدى القصير. وقد أقرت المحكمة بحسب ما لاحظته أن الحكومة أقرت بأن التدابير الحالية ليست كافية لتحقيق الهدف الطموح لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، لأنها تعتمد على ما ورد في مشروع قانون المناخ والمرونة لتحقيق هذا الهدف. لذا وافقت المحكمة على طلب الملتمسين وأمرت الحكومة بأن تتخذ كافة التدابير الضرورية قبل عام ٢٠٢٢ لتحقيق الهدف المحدد في اتفاقية باريس[١].

من التطورات الإيجابية، أن مجلس الدولة في حكم غراند سينث اعتراف المجلس بالقيمة القاعدية لوثائق البرامج التي تتعلق بأهداف ومسارات الكربون، وميزانيات الكربون، والفترات المختلفة التي يجب احترامها، وهي ما تعرف بالاستراتيجية الوطنية للكربون المنخفض. وهذا الجانب في التحديد يعتبر نقطة قوية في الحكم، لأنه ينهي حالة الغموض التي كانت تحيط بمدى الزامية التعهدات المناخية في فرنسا. جاء الحكم ليؤكد على عدم احترام المسارات المحددة لخفض الانبعاثات خلال الفترة من ٢٠١٥الى ٢٠١٨ استناداً إلى الطبيعة الملزمة للوثائق التي تحدد الفترات الوسيطة. فالمجلس في حكم ١يوليو ٢٠٢١ يعترف بالقيمة القاعدية لتعهدات فرنسا ثم بهدف واجب الوصول إليه وفقاً للمادة ١٠٤ من تقنين الطاقة[٢].

المطلب الثاني

التقاضي المناخي امام المحاكم الدولية

قضايا التغيرات المناخية لم تعد مسألة محصورة فقط داخل حدود الدول، بل أصبحت تحديا عالميا يحتاج الى الحلول والتفسيرات القانونية على الصعيد الدولي. بدأ

(1) Marta Torre-Schaub, lbid. p218.

(٢) محمد محمد عبد اللطيف، التطورات الرئيسية في مجال التقاضي المناخي، مجلة الدراسات القانونية BAU Journal- Journal of Legal Studies ، المجلد ٢٠٢٣، العدد الرابع، ٢٠٢٤، ص٢٣.

التقاضي المناخي يظهر أيضا في المحاكم الدولية، لتسليط الضوء على مسؤولية الدول في تقصيرها في حماية البيئة ومكافحة التغير المناخي، وفق ما تقتضيه قواعد القانون الدولي. السنوات الأخيرة شهدت تحركات دولية بارزة، حيث تم رفع قضايا وتقديم طلبات استشارية أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار، كل ذلك من أجل توضيح التزامات الدول بموجب القانون الدولي فيما يخص خفض الانبعاثات والتكيف مع التغير المناخي. وتعد هذه المبادرات القضائية الدولية خطوة بارزة في مساعي الدول والمجتمعات المدنية لتعزيز مبادئ العدالة البيئية على مستوى عالمي، وتأسيس سوابق قانونية تساهم في مساءلة الدول وتقوية نظام الحكم البيئي الدولي. وبناء على ذلك سيتم تناول هذا الموضوع من خلال عرض وتحليل أبرز القضايا التي عرضت أمام المحاكم الدولية، وبخاصة محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار. حيث سيتم تقسيم المطلب الى فرعين:

الفرع الأول: التقاضي المناخي امام محكمة العدل الدولية

الفرع الثاني: التقاضي المناخي امام المحكمة الدولية لقانون البحار

الفرع الأول

التقاضي المناخي امام محكمة العدل الدولية

مع زيادة الاعتراف الدولي بالآثار السلبية لتغير المناخ بدأ بعض الدول المتضررة باتخاذ خطوات قانونية للفت انتباه المجتمع الدولي إلى مسؤوليات الدول الكبرى. ومن بين هذه المبادرات، تقدمت دولة فانواتو الارخبيلية في عام ٢٠٢٢ باقتراح قرار للجمعية العامة في الأمم المتحدة تطلب فيه رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية [(١)]. وفي عام ٢٠٢٣ وفقا للمادة (٩٦) من ميثاق الأمم المتحدة، قدمت الجمعية العامة طلب الى محكمة العدل الدولية

(١) د. لونا سعيد فرحات، مصدر سابق، ص٩.

عملا بالمادة (٦٥) من النظام الأساسي للمحكمة، إصدار رأي إستشاري بشأن المسألة التالية[١]:

أ- ما هي التزامات الدول بموجب القانون الدولي بضمان حماية النظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ، للدول وللأجيال الحالية والمستقبلية.

ب- ما هي العواقب القانونية المترتبة على هذه الالتزامات للدول عندما تتسبب من خلال أفعالها أو امتناعها عن القيام بأي فعل، في إلحاق ضرر جسيم بالنظام المناخي وأجزاء أخرى من البيئة، فيما يتعلق بما يلي:

١- الدول بما في ذلك على وجه الخصوص الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي بسبب ظروفها الجغرافية ومستوى تنميتها، متضررة أو متأثرة بشكل خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ أو معرضة بشكل خاص لها؟

٢- الشعوب والأفراد من الأجيال الحالية والمستقبلية المتأثرين بالآثار الضارة لتغير المناخ؟

في عام ٢٠٢٥، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري، أكدت فيه التزام الدول بحماية النظام المناخي، استنادا إلى مجموعة واسعة من المصادر القانونية، شملت ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات المناخ الدولية (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاقية باريس)، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إضافة الى القانون الدولي العرفي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعدد من المعاهدات البيئية الاخرى. كما اشارت الى انطباق مبادئ أساسية، مثل التنمية المستدامة، والمسؤوليات

(١) ينظر: الجمعية العامة، قرار (٢٧٦/٧٧) طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، الدورة السابعة والسبعون البند ٧٠ من جدول الأعمال تقرير محكمة العدل الدولية، رقم الوثيقة (A/RES/77/276)، ٢٠٢٣، ص٣.

المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة، والإنصاف، والإنصاف بين الأجيال، ومبدأ الحيطة والحذر[١].

وقد تناولت المحكمة احدى الحجج الرئيسية التي طرحتها الحكومات في القضايا الإطارية، ودافعت عنها الدول ذات الانبعاثات المرتفعة امام المحكمة، وهي أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس لا تفرضان التزامات تخفيف ملزمة او قابلة للتنفيذ. ووفقا لهذه الدول فإن تلك المعاهدات كانت تقديرية تماما. لكن محكمة العدل الدولية رفضت هذه الحجج بشكل قاطع. وخلصت المحكمة إلى أنه بدلاً من أن تكون المساهمات المحددة وطنياً تقديرية بالكامل، ترى المحكمة أن السلطة التقديرية للأطراف في إعداد مساهماتها المحددة وطنيا محدودة وعلى هذا النحو، فإن الأطراف في ممارستها لسلطتها التقديرية، ملزمة ببذل العناية الواجبة وعلى جميع الأطراف أن تفي مساهماتها المحددة وطنيا بالتزاماتها بموجب اتفاقية باريس، وأن معيار العناية الواجبة في هذا السياق "صارم"، ويقتضي من الدول بذل أقصى ما في وسعها لتحقيق أعلى طموحاتها الممكنة[٢]. ومع ذلك، وبالنظر الى اختلاف طبيعة العناية الواجبة ومبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة والقدرات الخاصة بكل طرف، فإن المعيار المطبق عند تقييم المساهمات المحددة وطنيا يختلف باختلاف عدة أمور، منها المساهمات التاريخية في الانبعاثات التراكمية للغازات الدفيئة، ومستوى التنمية، والظروف الوطنية لكل طرف[٣]. وبذلك يتضح ان المحكمة قد ربطت بين الزامية بذل العناية الواجبة واعتبارات العدالة المناخية مما يفتح المجال امام المحاكم لتقييم سلوك الدول وفقا لظروفها وواجباتها في آن واحد

وفيما يتعلق بمسؤولية الاخلال بالالتزامات، اكدت المحكمة انه عند إسناد أفعال أو تقصير إلى دولة ما، فإنها تتحمل المسؤولية الدولية إذا فشلت في الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بتغير المناخ سواء بموجب قانون المعاهدات أو القانون الدولي العرفي أو

(١) محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري، الخاص بالتزامات الدول قيما يتعلق بتغير المناخ، ٢٣ تموز ٢٠٢٥، الفقرات (١١٣) (١٦١) ص٤٠- ٥٦.

(٢) المصدر نفسه، الفقرات (٢٤٥،٢٤٦) ص٧٨-٧٩.

(٣) محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري، الخاص بالتزامات الدول قيما يتعلق بتغير المناخ، مصدر سابق، الفقرة (٢٤٧)، ص٧٨.

قانون حقوق الإنسان، ويؤدي ذلك الى قيام المسؤولية بموجب قانون مسؤولية الدولة، مما يؤدي إلى مجموعة من العواقب القانونية. وتشمل هذه الالتزامات الكف عن الفعل غير المشروع وعدم تكراره، والتعويض الكامل بما في ذلك إعادة الحال إلى ما كان عليه، والتعويض عن الأضرار القابلة للتقييم المالي، والرضا في حالة الضرر المعنوي أو غير المادي[١].

وفي ضوء ما أكدته محكمة العدل الدولية بشأن ضرورة مراعاة الالتزامات الدولية الخاصة بتغير المناخ عند تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن هذا الرأي الاستشاري يعزز ما سبق ان انتهت اليه بعض المحاكم الأخرى، مثل قضية اورجيندا التي قررت أن الفشل في المساهمة بحصة عادلة في جهود التخفيف يعد انتهاكا لحقوق الإنسان، الامر الذي يفتح المجال امام المحاكم مستقبلاً لاعتماد استنتاجات مماثلة.

الفرع الثاني

التقاضي المناخي امام المحكمة الدولية لقانون البحار

في عام ٢٠٢٢ تم تقديم طلب من قبل لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي. تأسست هذه اللجنة في عام ٢٠٢١ بواسطة تسع دول جزرية، منها أنتيغوا وبربودا وجزر البهاما، كان الهدف من انشائها تعزيز تنفيذ وتطوير القواعد والمبادئ المتعلقة بتغير المناخ في القانون الدولي[٢]. قامت اللجنة بتقديم طلب الى المحكمة للحصول على رأي استشاري يتناول الالتزامات القانونية المحددة للدول الاعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفق ما منصوص عليه في الجزء الثاني عشر من الاتفاقية، تضمن الطلب مسألتين، الأولى تحديد التزامات الدول لمنع تلوث البيئي البحري وخفضه والسيطرة الذي ينتج عن تغير المناخ، مثل احترار المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمض المحيطات، والتي تسببها انبعاثات غازات الدفيئة. الثانية، تحديد التزامات الدول

(١) المصدر نفسه، الفقرات (٤٤٤،٤٤٥)، ص١٢٦.

(2) Latham& Watkins, Environmental, Social & Governance and Complex Commercial Litigation Practices, Client Alert, Commentary,2024, P2.

لحماية البيئة البحرية من آثار تغير المناخ[١]. وفي الحادي والعشرين من مايو ٢٠٢٤، أصدرت المحكمة الدولية لقانون البحار رأيها الاستشاري وتوصلت إلى عدد من النتائج الواقعية والقانونية المهمة، يمكن تلخيصها فيما يأتي[٢]:

١- قررت أن انبعاثات الغازات الدفيئة ترقى إلى مستوى التلوث البحري اعتمدت في ذلك على أعمال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والتي اعتُبرت "تقييمات موثوقة" لعلم تغير المناخ.

٢- على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لمنع هذا التلوث وخفضه بموجب المادة (١٩٤) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تراعي في ذلك مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة.

٣- الدول مطالبة بأجراء تقييم الأثر البيئي إذا كان هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن أنشطة معينة ضمن نطاق ولاية الدولة قد تسبب تلوثا كبيرا أو تغييرات كبيرة وضارة في البيئة البحرية.

٤- لا يعتبر التزام الدولة بموجب المادة ١٩٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مرضيا بمجرد الامتثال للالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في اتفاق باريس. وأشارت أن اتفاق باريس لا يلزم الأطراف بمستوى معين او جدول زمني إلزامي لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، إذ يترك لكل دولة ان تحدد مساهماتها الوطنية وفق قدرتها.

يتضح ان قرار المحكمة الدولية لقانون البحار خطوة مهمة في مسار العدالة المناخية، إذ وسع الإطار القانوني لحماية البيئة البحرية ليشمل انبعاثات الغازات الدفيئة باعتبارها شكلا من أشكال التلوث البحري، وأكد على مسؤولية الدول لحماية البيئة البحرية

---

(١) لجنة الدول الجزرية الصغيرة بشأن تغير المناخ والقانون الدولي، طلب رأي استشاري مقدم الى المحكمة الدولية لقانون البحار، ٢٠٢٢، المانيا، ص٢. متاح على الربط:
https://www.itlos.org/fileadmin/itlos/documents/cases/31/Request_for_Advisory_Opinion_COSIS_12.12.22.pdf
تاريخ الزيارة ١٤/٨/٢٠٢٥.

(2) Latham& Watkins, Op. Cit, p3-4.

بموجب اتفاقية قانون البحار حتى لو كانت ملتزمة باتفاقية باريس، مما يعزز المساءلة القانونية ويمنح الدول المتضررة خاصة الجزرية الصغيرة للمطالبة بحقوقهم ومحاسبة المتسببين بتغير المناخ، وبذلك ساهم في تعزيز العدالة المناخية.

الخاتمة

بناء على ما تم عرضه في بحثنا بشأن " التقاضي المناخي ودوره في تحقيق العدالة البيئية" وبعد ابراز اهم الجوانب المتصلة به توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات وكما يأتي:

أولا: النتائج

١- يعد التقاضي المناخي احدى الاليات القانونية التي ظهرت حديثا نسبيا ضمن مسارات العدالة البيئية، ظهر استجابة لمساءلة الحكومات والشركات على سياساتها البيئية، وضمان احترام الحقوق المناخية والبيئية على حد سواء، تلجأ اليه الأفراد والمنظمات والمجتمعات المتضررة. حيث يتم توظيف النظم القضائية للطعن في السياسات والممارسات التي تساهم في تفاقم أزمة المناخ أو تُقصّر في معالجتها.

٢- تشكل العدالة البيئية الإطار الأساسي للتقاضي المناخي، الذي يركز على معالجة الانتهاكات التي تؤثر على حقوق الأفراد والمجتمعات الأكثر تضررا، بالاستناد على مبادئ العدالة البيئية مبدأ الانصاف، ومبدأ المساواة، في توزيع الأعباء والاثار الناتجة عن تغير المناخ.

٣- اكدت القضايا المعروضة امام المحاكم، ان تغير المناخ لم يعد مسألة بيئية فقط، بل مسألة مرتبطة بحقوق الانسان الأساسية منها الحق في الحياة والحق في بيئة صحية. مما يعني ان الدول ملزمة باتخاذ التدابير الكافية لمواجهة تحديات تغير المناخ ليس فقط بموجب الاتفاقيات المناخية، بل أيضا بموجب القانون الدولي بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقانون الدولي لحقوق الانسان. أي ان التزامات المناخ لن تبقى محصورة في اتفاقية باريس للمناخ فقط.

٤- اشارت محكمة هولندا والمحكمة الدولية لقانون البحار، ان مخاطر تغير المناخ ذات طابع عالمي، ويقع على عاتق جميع الدول اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحته لكل دول حسب مسؤوليتها وقدرتها استنادا الى مبدا المسؤولية المشتركة لكن المتباينة.

٥- الآراء الاستشارية للمحاكم الدولية على الرغم من انها غير ملزمة، لكنها تسلط الضوء على اعتبار ان تغير المناخ هو ازمة حقيقية، وصدور الآراء الاستشارية بخصوصه يمكن ان يعزز من موقف الدول المتضررة ومن السهل عليها مساءلة الدولة التي تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية في حدوث التغيرات المناخية.

٦- على الرغم من الدور المحوري للتقاضي البيئي في تعزيز العدالة البينية ومواجهة تأثيرات تغير المناخ إلا أنه لا يزال في مرحلة التطور، ويتطلب مزيدا من السوابق القضائية الناجحة لتعزيز فعاليته.

ثانيا: التوصيات

١- ضرورة ان تلتزم الدول بمواءمة اتفاق باريس والاتفاقيات البيئية الدولية الأخرى، مع قوانينها الوطنية في إصدار التشريعات والقرارات، وتحويلها الى قواعد قانونيه ملزمه، مما يمكن القضاء من مساءلة الحكومات عن التقاعس المناخي

٢- حث المحاكم الوطنية على ان تراعي عند إصدار الاحكام مبادئ العدالة البيئية والمناخية والاجتماعية في توزيع الاعباء بشكل منصف، بحيث لا تتحمل الدول النامية او الفئات الضعيف تكاليف أكبر من قدرتها في الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون.

٣- تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة العامة في وضع وتنفيذ السياسات المناخية، بالإضافة الى مراعاة مبدا العدالة بين الاجيال لضمان مستقبل الاجيال القادمة.

٤- دعم الجهود الدولية بأنشاء محكمة دولية مختصة بالقضايا المناخية، تكون لها صلاحية النظر في الدعاوى المقدمة من الأفراد والمجتمعات والدول المتضررة، يكون لها سلطة مراقبة مدى امتثال الدول لالتزامات الاتفاقيات البيئية، وتقرير المسؤولية الدولية، وإصدار احكام تعوض عن الخسائر والاضرار.

Funding

The authors declare that they have no known competing financial interests or personal relationships that could have appeared to influence the work reported in this paper.

Conflicts of interest

The authors declare that there Is no conflict of Interest

References:

First: Books

1- Eid Al-Rajhi, Environmental Justice, First Edition, Al-Saeed Publishing and Distribution, Cairo, 2020.
2- Dr. Muhammad Hanshan Dr. Muhammad Al-Mawludi, Climate Change, Territorial Qualifications and Environmental Justice, First Edition, Soil Laboratories, Heritage and History, Morocco, 2022

Second: Master's Theses

1- Hamouda Sabrina, Environmental Justice: A Study of Theoretical and Legal Dimensions, PhD Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Hadj Kheder, Batna, 2022.

Third: Research and Articles

2- Ahmed Saeed, Climate Litigation and Its Role in Achieving the Goals of the Paris Climate Agreement: A Comparative Study, Climate Horizons Journal, Issue 3, 2023.
3- Abdelkrim Bouzkri, Dalili al-Lahyani, The Role of Climate Disputes in Confronting Climate Change, Department of Legal and Political Research and Studies, Volume 8, Issue 1, 2024.

4- Boushuirf, Nawal, Shaib Soriya, In Light of Climate Change, Climate Litigation is a Necessity, Not an Option, Algerian Public Law Journal, Volume 10, Issue 2, 2024.
5- Dr. Faisal Muhammad Abdullah Muhammad Al-Alaati, Administrative Climate Claims: A Comparative Study, Contemporary Egypt Journal, Volume 114, Issue 549, 2023.
6- Dr. Ibrahim Muhammad Abd al-La, Climate Litigation as a Tool for Holding Governments Accountable, A Study of Climate Litigation Based on Human Rights in State Constitutions and International Conventions, Journal of Legal and Economic Studies, Volume 9, Issue 3, Sadat City University, Egypt, 2023.
7- Dr. Islam Mohamed Othman Desouky, Administrative and Constitutional Litigation in Climate Change: An Analytical Study in Light of Modern Developments and Egypt's Vision for Sustainable Development 2030, Legal Journal, Volume 23, Issue 5, 2025.
8- Dr. Muhammad Ahmad Salama Mashaal, Climate Lawsuits and the Associated Problems Before the Administrative Judge, Egyptian Knowledge Bank, Issue 36, Part Two, 2021.
9- Dr. Muhammad Hamid Muhammad, Climate Justice between Countries of the North and South (A Comparative Study), Tikrit Journal of Political Science, Issue Thirty-Five, 2024.
10- Muhammad Muhammad Abd al-Latif, Key Developments in Climate Litigation, BAU Journal of Legal Studies, Journal of Legal Studies, Volume 2023, Issue 4, 2024.
11- Mutasim Subhi Salama Jundia, Climate Justice in International Human Rights Law, Modern Journal of Legal Studies, Volume 3, Issue 2, Modern University College, Palestine, 2025.
12- Dr. Luna Saeed Farahat, The Role of the Judiciary in Confronting Climate Change, International Virtual Conference on Public Law and the Challenges of the

Twenty-First Century, College of Law, Dhofar University, 2023.

International Documents and Reports

1- Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, Mitigation of Climate Change, Contribution of Working Group III to the IPCC's Sixth Assessment Report, Chapter 13: National and Subnational Policies and Institutions, 2022.
2- General Assembly, Resolution (77/276), Request for an Advisory Opinion of the International Court of Justice on the Obligations of States with Respect to Climate Change, Seventy-Seventh Session, Agenda Item 70, Report of the International Court of Justice, Document No. (A/RES/276/77), 2023.
3- International Court of Justice, Advisory Opinion on the Obligations of States with Respect to Climate Change, United Nations, 2025.

Websites

1- Damien Gayle, Man who lost home to coastal erosion loses court case against UK government, The Guardian, 2024. On article Date of visit ٨/٧/٢٠٢٥
https://www.theguardian.com/uk-news/2024/oct/25/kevin-jordan-lost-home-coastal-erosion-court-case-uk-government?CMP=share_btn_url
2- Ryan Kmetz, Bridging the Gap: Environmental Justice and Climate Justice, Date of visit 8/9/2025
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https:
3- Sabin Center for Climate Change Law, Climate Change Litigation Database, available at the link, Date of visit 8/10/2025: https://climatecasechart.com/about
4- Committee on Small Island States on Climate Change and International Law, Request for Advisory Opinion submitted to the International Tribunal for the Law of the

Sea, 2022, Germany, p. 2. Available at the Link, Date of visit 8/10/2025
https://www.itlos.org/fileadmin/itlos/documents/cases/31/Request_for_Advisory_Opinion_COSIS_12.12.22.pdf